

النوع الاجتماعي وأثره في إصلاح نظام العقوبات

يسود اعتراف قوي بوجود تلبية عملية إصلاح القطاع الأمني للاحتياجات الأمنية المختلفة للرجل والمرأة والفتاة والصبي. كما يعتبر إدخال المسائل المتعلقة بالنوع الاجتماعي مفتاح فعالية ومساواة القطاع الأمني والملكية المحلية وشرعية عمليات إصلاح القطاع الأمني.

وتعتبر مذكرة التطبيق هذه بمثابة مقدمة موجزة لمزايا إدخال المسائل المتعلقة بالنوع الاجتماعي في عملية إصلاح قطاع العقوبات، كما وتقدم معلومات عملية لكيفية القيام بذلك.

وتعتمد هذه المذكرة على تقرير مطول، وكلاهما جزء من رزمة أدوات النوع الاجتماعي وأثره في إصلاح القطاع الأمني. وحيث أن الهدف من رزمة الأدوات هذه هو إعداد مقدمة موجزة عن المسائل المتعلقة بالنوع الاجتماعي وتقديمها إلى ممارسي وصانعي سياسات إصلاح القطاع الأمني، تم تضمينها ١٢ أداة مع مذكرات عملية مكتملة لها - أنظر معلومات أخرى.

لماذا يعتبر النوع الاجتماعي أمراً مهماً في إصلاح نظام العقوبات؟

يقصد بعبارة "إصلاح نظام العقوبات" العمل الذي يتخذ لتغيير نظام العقوبات ليتلاءم مع سيادة القانون والإطار العالمي لحقوق الإنسان ويهدف إلى التأكيد على أن العقوبات متناسبة وغير تمييزية وتساعد على إعادة التأهيل وكذلك تحويل المؤسسات العقابية إلى أماكن تصان فيها الكرامة الإنسانية وكذلك ضمان حصول السجناء على حقوقهم القانونية^١.

ويشير لفظ "النوع الاجتماعي" إلى الأدوار والعلاقات والسمات الشخصية والمواقف والسلوكيات والقيم التي يعزوها المجتمع للمرأة والرجل. وعلى ذلك يشير لفظ "النوع الاجتماعي" إلى الاختلافات المكتسبة بين الرجل والمرأة بينما يشير لفظ "الجنس" إلى الاختلافات البيولوجية بين الأنثى والذكر. وتتنوع أدوار النوع الاجتماعي تنوعاً هائلاً ضمن الثقافات وعبرها وقد تتغير بمرور الزمن، كما لا يشير لفظ "النوع الاجتماعي" إلى المرأة والرجل فحسب بل يشمل العلاقات بينهما.

معايير حقوق الإنسان

- وهي أمر لازم حتى تفي المؤسسات العقابية المعايير المحلية والدولية لحقوق الإنسان والتي تتطلب معاملة من سلبت حريتهم " باحترام للكرامة المتأصلة في الفرد الإنساني " .
- وأيضاً لمنع العنف الجنسي في السجن والتعامل معه، بما في ذلك العنف الذي يمارسه العاملون بالسجون.

سياسات عقابية غير تمييزية

- من أجل ضمان تلبية مبادرات إعادة تأهيل والإدماج لاحتياجات وقدرات النزلاء والنزيلات، والشباب والأطفال والمجموعات الأخرى المهمشة.

إعادة تأهيل السجناء

- من أجل ضمان تلبية وملائمة مبادرات تأهيل واندماج احتياجات وقدرات كلا النزلاء والنزيلات، ووقائع المجتمع حيث يعيشون، من دون المساس بعلمية المعايير الداعية للياقة والكرامة.

المحتويات

لماذا يعتبر النوع الاجتماعي أمراً مهماً في إصلاح نظام العقوبات؟

كيف يمكن إدراج النوع الاجتماعي في عملية إصلاح نظام العقوبات؟

التحديات والفرص المتاحة ما بعد النزاع

تساؤلات حول عملية إصلاح نظام العقوبات

معلومات إضافية



الوكالة الإسبانية للتعاون الدولي



معهد الأمم المتحدة الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة



مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة

كيف يمكن إدراج النوع الاجتماعي في عملية إصلاح نظام العقوبات؟

التقييم

إجراء تقييم خاص بالنوع الاجتماعي لنظام العقوبات وتصنيف جميع البيانات (كحد أدنى) حسب الجنس والسن والأصل العرقي، على أن يؤخذ في الاعتبار عند التقييم ما يلي:

- ✓ التشريع الساري
- ✓ السياسات والإجراءات العقابية للنزلاء والنزيلات
- ✓ توفير مجموعة من البرامج والخدمات للرجال والنساء
- ✓ الحصول على الخدمات الصحية
- ✓ توفير بيانات بشأن العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي داخل السجون
- ✓ المساواة بين الأفراد العاملين داخل السجون رجالاً أو نساءً على حد سواء
- ✓ وضع مدونات ملائمة لقواعد السلوك تحكم تصرفات العاملين داخل السجون
- ✓ وجود آليات للشكاوى والرقابة لمراقبة مدى الالتزام بالسياسات والإجراءات ومدونات قواعد السلوك

السياسات والإجراءات التي تراعي قضايا النوع الاجتماعي

- تقييم السياسات والإجراءات من منظار مراعاة قضايا النوع الاجتماعي للتأكد من أنها متناسبة وغير تمييزية وأنها تلبي احتياجات النزلاء والنزيلات، وعلى وجه الخصوص لضمان أن المرأة لا تتعرض للتمييز أثناء الحبس الاحتياطي أو التصنيف الأمني.
- التأكيد على وضع النزلاء والنزيلات في سجون قريبة من إقامة أسرهم ووجود نصوص ملائمة لدعم الاتصال الأسري المنتظم.
- التأكد من تأمين الرعاية الطبية إلى النزلاء والنزيلات (انظر الإطار رقم ١) بما في ذلك توفير طبيبات للنزيلات والرعاية للصحة الإنجابية لهن إضافة إلى توفير خدمات مستقلة للصحة العقلية.
- التأكد من الإقرار باحتياجات الصحة البدنية والعقلية للحوامل والأمهات الحاضنات والأطفال وتوفيرها لهم.

- لتعزيز توفير صحة عامة أفضل وذلك بالتعامل مع الأمراض المنقولة جنسياً بين النزلاء والنزيلات وتقديم خدمات الصحة الإنجابية الكافية للنزيلات بما فيهن الحوامل.

الإطار رقم ١ توفير الرعاية الصحية للسجناء

أقامت منظمة إصلاح العقوبات والعدالة الهندية معسكرات صحية على مدار الأسبوع في سجنين في مدينتي حيدر أباد وراجاموندي كجزء من برنامج لتعزيز الصحة العقلية ورعاية النساء داخل السجون. وقد قدمت المعسكرات الصحية خدمات إلى جميع النساء والأطفال داخل السجن، وشملت فحوصات عامة وقياس ضغط الدم والكشف على الصدر والجلد وقياس الطول والوزن والحالة الصحية وتحاليل الدم وفحوصات الأسنان والعين والأنف والحنجرة وأمراض النساء، كما قدمت توصيات غذائية وطبية وأجابت على استفسارات بشأن المشكلات البدنية أو النفسية الأخرى.

وقد أوضح مشروع المعسكر الصحي الذي نظّمته المنظمة كيف أنه - حتى في دولة فقيرة للغاية - من الممكن إيجاد طرق لتقديم الحقوق الأساسية بأقل قدر من الموارد.

دعم العاملين والعاملات في نظام العقوبات

- تعزيز المشاركة الكاملة للرجال والنساء للعمل في نظام العقوبات.
- منع التحرش الجنسي والتمييز ضد العاملين بالسجون والتعامل به بشكل فعال.

الامتثال للالتزامات التي تملئها القوانين والمواثيق الدولية

- إن الأخذ بزمam المبادرة لإدراج القضايا المتعلقة بالنوع الاجتماعي في عملية إصلاح نظام العقوبات ليس مسألة فاعلية تنفيذية فحسب، بل هو أيضاً ضروري للانصياع للقوانين والمواثيق الدولية ومنها:
- الاتفاقية الخاصة بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (١٩٧٩)
- مجموعة المبادئ المتعلقة بحماية جميع الأشخاص الذين يتعرضون لأي شكل من أشكال الاحتجاز أو السجن (١٩٨٨)
- لمزيد من المعلومات، يرجى الرجوع إلى ملحق رزمة الأدوات بشأن القوانين والمواثيق الدولية والإقليمية.

منع العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي والتعامل معه

الإطار رقم ٢ القضاء على الاغتصاب داخل السجون

في الولايات المتحدة، شنت منظمة Stop Prisoner Rape "أوقفوا اغتصاب السجناء" حملة ضد هذا الاعتداء. وفي العام ٢٠٠٣، تم إقرار مشروع قانون القضاء على الاغتصاب داخل السجون. يدعو هذا القانون إلى جمع إحصائيات داخلية عن الاغتصاب داخل السجون الأمريكية، ووضع خطوط إرشادية للولايات حول كيفية التعامل مع اغتصاب السجناء وإنشاء لجنة مراجعة لعقد جلسات اجتماعية سنوية وتقديم منح للولايات للقضاء على هذه المشكلة.

وقد أظهر تقييم السنوات الثلاث الأولى التي تلت إقرار المشروع كقانون حدوث تقدم ملحوظ في العمل لخفض معدل الاغتصاب داخل السجون من خلال ما يلي:

- وضع السياسات (بدلاً من السرية والإنكار)
- الوقاية (من خلال تهيئة أماكن أفضل للسجناء وخفض الازدحام وتهيئة السجناء)
- التحقيق والملاحقة
- تقديم خدمات للضحايا
- تدريب العاملين
- التعاون مع جهات من خارج السجون.

التدريب على قضايا النوع الاجتماعي

توفير تدريب خاص بالنوع الاجتماعي لجميع العاملين بالسجون يشمل الموضوعات التالية:

- حقوق السجناء الانسانية ومعاملة مناسبة للرجال والنساء والفتيات والصبية داخل السجون.
- منع العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي والتعامل معه بفاعلية بما في ذلك اغتصاب الرجال.
- تأمين الصحة والنظافة العامة للسجينات بما في ذلك توفير خدمات مثل توفير الفوط الصحية وخدمات ملائمة للمراحيض.
- تأمين الاحتياجات الخاصة للمجموعات المستضعفة من السجناء مثل الحوامل والأمهات الحاضنات للصغار الذين يعيشون معهن داخل السجون.
- احتياجات السجينات قبل وبعد الإفراج عنهن، بما في ذلك تأمين المسكن ودعم لم شمل الأسرة والتدريب المهني.

زيادة مشاركة المرأة ومنظمات المجتمع المدني

- زيادة توظيف وتثبيت وترقية العاملات في السجون.

■ وضع مدونات لقواعد السلوك بشأن التحرش الجنسي والتمييز والعنف القائم على أساس النوع الاجتماعي من جانب العاملين بالسجون وآليات لسرية الإبلاغ عنها.

■ وضع تشريعات وبروتوكولات وإجراءات للتعامل مع العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي فيما بين السجناء بما في ذلك إجراءات احترازية وعقابية وكذلك وضع بروتوكولات لرعاية وتأهيل الضحايا (أنظر الإطار رقم ٢).

■ التأكد من وجود عاملين مؤهلين ولديهم المهارة في التعامل مع القضايا المتعلقة بالنوع الاجتماعي مثل الاعتداء الجنسي والأشكال الأخرى من العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي.

■ خلق ثقافة غير مبنية على التسامح فيما يتعلق بالتحرش الجنسي وإساءة استعمال السلطة والإدارة من قبل العاملين في السجن، وتعزيز ثقافة مبنية على احترام حقوق السجناء ضمنها حقوق الإستفادة من الزيارات الزوجية بغض النظر عن الجنس والميول الجنسية أو العرق.

آليات الرقابة والشكاوى

■ إنشاء آليات وهيئات رقابة داخلية على المستوى المحلي والخارجي بما في ذلك أنظمة التفتيش المستقلة والإبلاغ والتوثيق بشكل واضح:

- تشكيل فرق تفتيش تضم مفتشين من الرجال والنساء من ذوي الخبرة بقضايا النوع الاجتماعي من أجل كسب ثقة النزلاء والتعامل بشكل فعال مع مشكلات مثل العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي.

- إشراك متخصصين في مجال الصحة في فرق التفتيش لتقييم المنشآت والإجراءات داخل السجون.

■ إنشاء آليات شكاوى داخلية متجاوبة مع النوع الاجتماعي.

- ضمان الوصول إلى إجراءات الشكاوى مع الحفاظ على السرية قدر الإمكان وحماية السجناء من ردة الفعل الانتقامية.

- مراجعة الشكاوى بشكل مستقل من أجل حماية النزلاء والنزليات من انتهاكات حقوق الإنسان وكذلك حماية العاملين بالسجون من الاتهامات الكاذبة.

- ضمان فهم السجناء غير المتعلمين لآليات الشكاوى وكيفية الوصول إليها.

الفرص المتاحة أمام إدراج المسائل المتعلقة بالنوع الاجتماعي

- قد تكون عملية إعادة البناء فرصة لتعزيز إنشاء نظام يكون أقل تعسفاً وأكثر مراعاة للنوع الاجتماعي ويكتسب ثقة العامة.
- قد توفر بيئة ما بعد النزاع فرصة لحشد الإجماع وعملية تحديد لخصر الرقم الدقيق للعاملين في السجون تتبعها عملية تحريات لتحديد العاملين الذين يدعى أنهم قد ارتكبوا انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان.

الإطار رقم ٣ إشراك المجتمع المدني

في اليمن، تدعم اللجنة الوطنية للمرأة للحوار مع صانعي القرار لضمان العدالة للمرأة. وحتى وقت قريب، كان يحظر على السجينات مغادرة السجن ما لم يأت ولي أمر ذكر لاستلامهن. وقد مارست اللجنة الوطنية للمرأة ضغوطاً على وزارة الداخلية حتى تحقق لها تغيير هذه القاعدة المجحفة. يضم اتحاد نساء اليمن ٣٦ محامية متطوعة لتقديم الاستشارة القانونية المجانية للسجينات الفقيرات داخل السجن وفي المحاكم وأقسام الشرطة. ونتيجة للمساعدة القانونية التي تقدمتها، تم إطلاق سراح ٤٥٠ امرأة فيما بين عامي ٢٠٠٤ و٢٠٠٥.

٤ تساؤلات حول إصلاح نظام العقوبات

من أفضل الطرق لتحديد نقاط البدء ومواطن الضعف والقوة لإدراج قضايا النوع الاجتماعي في إصلاح نظام العقوبات تكمن في إجراء عملية تقييم. وفيما يلي بعض عينات من التساؤلات المهمة المتعلقة بالنوع الاجتماعي ذات الأهمية والتي يجب أن تدخل في عمليات تحديد وتقييم ومتابعة إصلاح نظام العقوبات.

- هل توجد قوانين وسياسات وإجراءات متجاوبة مع النوع الاجتماعي تتعامل بفاعلية مع قضايا مثل الاغتصاب داخل السجون؟
- هل توجد جهات رقابة ومتابعة خارجية مستقلة لمراقبة مراقبة فعالة التحرش الجنسي والتمييز والاعتصاب والأشكال الأخرى من العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي؟
- هل توفر عمليات حفظ السجلات صياغة نتائج بشأن معاملة المجموعات المختلفة؟ وهل يتم تصنيف البيانات الإحصائية حسب الجنس والسن والأصل العرقي؟ هل تتاح هذه البيانات للعامة ووسائل الإعلام وجهات الرقابة الحكومية؟

■ بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني، توفير خدمات للنزليات مثل الاستشارات المهنية والسرية (أنظر الإطار رقم ٣).

■ إشراك المجتمع المدني وخاصة المنظمات النسائية في عمليات إصلاح نظام العقوبات.

- بناء تأييد شعبي لإصلاح نظام العقوبات بالعمل مع البرلمان ومنظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام.

- التعاون مع منظمات المجتمع المدني لزيادة الوعي وبناء القدرات الداخلية بشأن اهتمامات النوع الاجتماعي في نظام العقوبات.

- بناء قدرات منظمات المجتمع المدني لرقابة نظام العقوبات من منظور النوع الاجتماعي.

يضم التقرير الخامس أيضاً:

- أمثلة ونصائح لإجراءات الشكاوى والتفتيش التي تراعي قضايا النوع الاجتماعي.
- اعتبارات تحسين ترتيبات زيارة السجون.
- صيانة الكرامة الإنسانية في نظام العقوبات.
- بروتوكول من ١٢ خطوة للتعامل مع ادعاءات الاعتداء الجنسي والتحقيق فيها.
- تلبية احتياجات الحوامل والأمهات الحاضنات الشابات داخل السجون.

التحديات والفرص المتاحة ما بعد النزاع

في سياقات ما بعد النزاع، غالباً ما ينظر إلى إعادة بناء نظام العقوبات باعتباره أولوية غير ملحة مقارنة باحتياجات إعادة البناء الأخرى. وفي هذا السياق، لا يلقي إدراج قضايا النوع الاجتماعي في نظام العقوبات في أغلب الأحيان الاهتمام والتأييد الكافيين. ولهذا، فمن المهم ضمان تفهم الجهة الإدارية التي تحكم الدولة ضرورة وجود منشآت احتجاز تراعي النوع الاجتماعي.

التحديات التي تواجه إدراج المسائل المتعلقة بالنوع الاجتماعي

- قد تبدو صورة السجون سيئة للغاية في أعين العامة نتيجة الاعتقال دون محاكمة والاعتصاب والتعذيب والإعدام.
- إن نظم السجون السابقة قد تكون عاجزة عن تأدية مهامها ولا تطبق مبادئ سيادة القانون وإن مساواة النوع الاجتماعي لم تكن مبدأً معروفاً. وكذلك، قد تكون السجون واقعة تحت إدارة الشرطة أو الجيش على عكس الممارسة الجيدة لحقوق الإنسان.

- هل تم تدريب العاملين بالسجون على قضايا النوع الاجتماعي بما في ذلك التدريب على قضايا مثل التحرش الجنسي والاغتصاب والأشكال الأخرى للعنف الجنسي؟
- هل يتم تمثيل الرجال والنساء بشكل متساو في العمل في السجون؟ هل تضطلع النساء بأدوار إشرافية وإدارية؟ هل تم اتخاذ مبادرات لزيادة توظيف وتثيبت وترقية العاملات في السجون؟
- هل يتم إشراك منظمات المجتمع المدني في أنشطة التقييم ووضع السياسة والرقابة والمتابعة؟

- هل يتسنى للنزلاء والنزيلات الحصول على الخدمات الصحية الكافية؟ وما هي الخدمات المقدمة للصحة العقلية والبدنية للحوامل والأمهات الحاضنات والأطفال داخل السجون؟
- كيف يتم ضمان الاتصال الأسري للرجال والنساء داخل السجون؟
- هل ينفذ نظام السجون مبادرات معينة لمنع العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي والتعامل معه كتقديم خدمات لضحايا هذا النوع من العنف؟

رزمة أدوات النوع الاجتماعي وأثره على إصلاح القطاع الأمني

- ١- النوع الاجتماعي وأثره في إصلاح القطاع الأمني
 - ٢- النوع الاجتماعي وأثره في إصلاح جهاز الشرطة
 - ٣- النوع الاجتماعي وأثره في إصلاح قطاع الدفاع
 - ٤- النوع الاجتماعي وأثره في إصلاح قطاع العدالة
 - ٥- النوع الاجتماعي وأثره في إصلاح القطاع الجنائي
 - ٦- النوع الاجتماعي وأثره في إصلاح إدارة الحدود
 - ٧- النوع الاجتماعي وأثره في الرقابة البرلمانية على القطاع الأمني
 - ٨- النوع الاجتماعي وأثره في صناعة سياسة الأمن القومي
 - ٩- النوع الاجتماعي وأثره في رقابة المجتمع المدني على القطاع الأمني
 - ١٠- النوع الاجتماعي وأثره في القوات العسكرية وشركات الأمن الخاصة
 - ١١- النوع الاجتماعي وأثره في تقييم إصلاح القطاع الأمني ومراقبته وتحليله
 - ١٢- النوع الاجتماعي وأثره في تدريب عناصر القطاع الأمني
- ملحق خاص بالقوانين والمواثيق الدولية والإقليمية

يمكن الحصول على هذه التقارير ومذكرات التطبيق العملي من المواقع الإلكترونية التالية:

www.dcaf.ch

قام بإعداد مذكرة التطبيق العملي هذه آنا كورنيفا (Anna Korneeva) من معهد الأمم المتحدة الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة استناداً إلى التقرير الخامس الذي أعده المركز لدولي لدراسات السجون.

معلومات أخرى

المصادر

- Bastick, M. – *Women in Prison: A Commentary on the Standard Minimum Rules for the Treatment of Prisoners*, Quaker United Nations Office, 2005.
- OECD-DAC – *OECD DAC Handbook on Security System Reform: Supporting Security and Justice*, 2007.
- ICRC – ‘Part II Women Deprived of their Freedom’, *Addressing the Needs of Women Affected by Armed Conflict*, 2004.
- International Centre for Prison Studies – *A Human Rights Approach to Prison Management*, 2002.
- International Centre for Prison Studies – *Guidance Notes on Prison Reform*, 2005.
- The Urban Institute – *Addressing Sexual Violence in Prisons: A National Snapshot of Approaches and Highlights of Innovative Strategies Final Report*, 2006.

المنظمات

- International Centre for Prison Studies – www.prisonstudies.org
- Penal Reform and Justice Association (India) – www.prajaindia.org/prajainaction.html
- Penal Reform International – www.penalreform.org
- Quaker Council for European Affairs, Women in Prison – www.quaker.org/qcea/prison/index.html
- Stop Prisoner Rape – www.spr.org
- Women’s Prison Association – www.wpaonline.org

التذييل

- ٢ Oxfam, ‘Yemen Programme Overview’ http://www.oxfam.org.uk/what_we_do/where_we_work/yemen/programme.htm

- ١ Coyle, A., *A Human Rights Approach to Prison Management: Handbook for Prison Staff*, (International Centre for Prison Studies: London), 2002.

